حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 103 الثلاثاء 5 يناير 2021

الرئيس السيسي يفتتح المعرض الأول لتكنولوجيا الطاقة النظيفة

إطلاق المبادرة القومية لإحلال وتحويل السيارات

طارق عامر: 794 مليون جنيه تتحملها البنوك سنويًا لتخفيف الأعباء عن المستفيدين

حابي

أطلقت الحكومة رسميًا المبادرة القومية لإحلال وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، وذلك مع انطلاق فاعليات المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال السيارات للعمل بالطاقة النظيفة أمس، والذي افتتحه الرئيس عبد الفتاح السيسي، واطلع خلاله على خطط وبرامج الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، خاصة برامج التمويل والتسهيلات المتعددة المتاحة للمواطنين.

وأكد الرئيس السيسي أن مبادرة إحلال السيارات تشمل استبدال الملاكي المتقادمة بأخرى جديدة وبتسهيلات كبيرة، وعقد الرئيس اجتماعًا صباح أمس مع ممثلي كبرى الشركات العالمية المشاركة في المبادرة لمتابعة التعاون بين شركات السيارات التي تقوم بالتصنيع المحلي في مصر، والجهات الحكومية في إطار المبادرة.

وقال محافظ البنك المركزي طارق عامر، خلال كلمته بافتتاح المعرض، إنه سيتم البدء في إنشاء 287 محطة تموين بالغاز الطبيعي بتكلفة 5 مليارات و330 مليون جنيه، مشيرًا إلى أنه المستهدف زيادتها إلى ألف محطة، مشيرًا إلى أنه سيتم توفير تمويل بقيمة 15 مليار جنيه للمرحلة الأولى التي تبلغ 80 ألف سيارة، وستتكلف المراحل الثلاث نحو 60 مليار جنيه.

وأضاف عامر أن هناك 3 جوانب للمبادرة القومية لإحلال وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي؛ إذ تضم دعم انتشار مركبات الوقود المزدوج وتمويلها وتمويل إنشاء محطات الغاز الطبيعي ودعم القطاع الخاص الصناعي حتى يستطيع إنتاج كميات أكبر من هذه السيارات لأنه سيكون هناك إقبال من المواطنين عليها، مؤكدًا أن البرنامج سيمثل طفرة كبيرة.

وتابع أنه تم تحديد سعر العائد من أجل المواطن، وتحديدا النقل التجاري والنقل التاكسي، بسعر فائدة مقطوعة 3%، حتى تكون التكلفة بسيطة، ويستفيد مما سبق الأفراد الراغبون في إحلال ملاكي أو أجرة أو ميكروباص بالوقودة المزدوج، وتصل مدة القرض إلى 10 سنوات على حسب رغبة العميل.

وأشار إلى أن كل البنوك العاملة في القطاع المصرفي المصري مشاركة في المبادرة، وفرق سعر العائد الذي تتكلفه البنوك يبلغ 794 مليون جنيه في السنة بهدف تخفيف الأعباء عن المشترين.

وقال عامر، إنه باحتساب القسط الشهري على السيارات المختلفة، فإن السيارة التي تبلغ قيمتها 150 ألف جنيه سيكون قسطها الشهري بالفائدة 1600 جنيه، والسيارة التي تبلغ قيمتها 200 ألف سيكون قسطها الشهري 2167 جنيه، لافتًا إلى أن منافذ بيع السيارات التي تلتزم بالمواصفات الفنية ستتم بالتنسيق مع وزارة الصناعة ولا تمنح القروض إلا بعد التنسيق مع وزارة الصناعة.

وأوضح محافظ البنك المركزي أنه سيتم اعتبار مقابل التخريد للمركبات القديمة كحد أدنى لمقدم شراء المركبات الجديدة التي تعمل بالوقود المزدوج ضمن المبادرة، وأنه سيتم إعفاء الأفراد المستفيدين من المبادرة من نسبة القروض الممنوحة للأفراد لأغراض استهلاكية إلى دخلهم الشهري.

وأشار محافظ البنك المركزي، إلى أن حجم التمويل حاليًا بالقطاع المصرفي لشراء سيارات العملاء يبلغ 30 مليار جنيه، وأن المبادرة ستحدث طفرة كبيرة في حجم التمويل، لافتًا إلى أن الشركات المستفيدة من مبادرة إنشاء محطات التموين بالغاز الطبيعي هي شركة غازتك، وشركة الغاز الطبيعي، وشركة كار جاس، وشركة NGP، بإجمالي مدة التمويل 10 سنوات متضمنة فترة سماح وبعائد 8% متناقصًا.

لدعم المنتجين المحليين

المالية تلغي الرسوم الجمركية على المكونات والمستلزمات

الدكتور محمد معيط وزير المالية

قال الدكتور محمد معيط، وزير المالية، إن الوزارة ستدعم المصانع المحلية بإلغاء الرسوم الجمركية على مكونات صناعة السيارات ومستلزمات الإنتاج، مشيرًا إلى أن الشركات المنتجة محليًا ستوفر 12 طرازًا مختلفًا من السيارات والميكروباص والتاكسي.

وأضاف معيط أن هناك عدة مكاسب ستعود على الاقتصاد المصري من البرنامج القومي لتحويل وإحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، مشيرًا إلى أن المبادرة ستسهم في تنشيط صناعة السيارات المحلية والصناعات المغذية، وتقليل الانبعاثات الضارة وتحسين الصورة الحضارية لمصر.

وأشار إلى أن إجمالي عدد السيارات المستهدف خلال المرحلة الأولى نحو 250 ألف سيارة، منها 70 ألف سيارة خلال السنة الأولى، و90 ألف سيارة خلال السنة الثانية، و90 ألف سيارة خلال السنة الثالثة، إلى جانب تحويل 55 ألف سيارة "تاكسي وملاكي" و15 ألف ميكروباص.

وأوضح الوزير أن المبادرة تستهدف أولًا إخراج السيارات التي تتضم للمشروع في المرحلة الأولى على أن تكون مصنعة محليًا، وتدريجيًا سيكون الدعم المستقبلي للغاز والسولار مستبعدًا من الموازنة العامة للدولة.

وتمثلت أبرز شروط تمويل السيارات في ألا يقل سن المتقدم عن 21 سنة ولا يزيد على 55 سنة، وأن يكون المتقدم حاصلًا على رخصة قيادة مهنية سارية من الدرجة الثالثة كحد أدنى، مع التزام المتقدم بتقديم شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها، وأن يتعهد المتقدمون بالالتزام بأداء المبلغ المستحق على السيارة وفقًا لشروط السداد، وتصل فترة السداد إلى 120 شهرًا متضمنة بحد أقصى فترة سماح قدرها 3 أشهر.

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة:

50 ألف جنيه الحد الأقصى للحافز المقدم وفرص كبيرة أمام الشركات المحلية

البنوك كافة تم الاتفاق معها للمشاركة في المبادرة واستثناءات محتملة لشرط السن

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

بكر بهجت

قالت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة إن خطة الحكومة تتضمن تمويل تحويل نحو 70 ألف سيارة في العام الحالي، و90 ألف سيارة في العام المقبل، و90 ألف سيارة في العام الثالث للمبادرة، مشيرة إلى أن عمليات التخريد ستتم من خلال وزارتي التنمية المحلية والداخلية واللتين ستتوليان الاتفاق مع الشركات الخاصة بالتخريد.

وأضافت الوزيرة في تصريحاتها للصحفيين على هامش افتتاح المعرض أمس أن الحد الأقصى للحافز الذي سيتم تقديمه للسيارة الواحدة يصل إلى 50 ألف جنيه، وذلك يتوقف على نوع السيارة وعام تصنيعها، مشيرة إلى أن السيارات التي يزيد عمرها على 20 عامًا هي التي تتوافق مع اشتراطات المبادرة.

وفي ردها على سؤال نشرة «حابي» الصادرة عن بوابة حابي جورنال حول الشركات المشاركة في المبادرة، قالت الوزيرة إن الباب لا يزال مفتوحًا لدخول شركات أخرى إلى المبادرة إلى جانب الشركات التي تم الاتفاق معها، شريطة أن تكون تلك الشركات محلية وتقدم قيمة مضافة للاقتصاد المصري، موضحة أنه بالنسبة للبنوك فإن هناك 9 بنوك تقدم شروطًا ومستندات محددة عبر برنامج تمويلي فائدته 3%، بفترة سداد تصل إلى 10 سنوات، وبحسب المبادرة فإن البنوك كافة ستدخل للعمل بها وتقديم التمويلات اللازمة لعمليات الإحلال والتحويل للعمل بالغاز.

وأشارت الوزيرة إلى أنه فيما يتعلق بالموقع الذي تم إطلاقه لتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من المبادرة، فإنه خلال أول ساعة تلقى الموقع نحو 500 طلب، ومع نهاية اليوم الأول بلغ عدد الطلبات أكثر من 1700 طلب.

وأوضحت الوزيرة أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر سيتولى تمويل تحويل 150 ألف سيارة خلال 3 سنوات تنتهي في 2023 بتكلفة تحويل تقدر بنحو 1.2 مليار جنيه، مشيرة إلى أن التكلفة السنوية تتراوح بين 400 – 600 مليون جنيه.

وأشارت إلى أن برنامج الإحلال يستهدف في المرحلة الأولى 7 محافظات، منهم القاهرة الكبرى، أما برنامج التحويل فهو متاح لمحافظات الجمهورية كافة.

وفيما يتعلق بشرط السن الذي حددته الحكومة والذي يتراوح بين 21 و55 عامًا قالت الوزيرة إنه في حالة زيادة الطلبات المقدمة ممن تزداد أعمارهم على 55 عامًا فإنه سيتم عمل استثناءات وذلك وفق الإقبال على المبادرة ككل.

بالطرق السريعة لخدمة السيارات وشاحنات النقل

القلعة تخطط لإنشاء 300 محطة غاز طبيعي خلال 3 سنوات

الدكتور أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة للاستشارات المالية

كشف الدكتور أحمد هيكل، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة للاستشارات المالية، عن إنشاء 300 محطة غاز طبيعي جديدة، وذلك خلال 3 سنوات.

وأضاف هيكل، خلال مداخلة هاتفية أمس، أن معظم هذه المحطات ستكون على مساحة تتراوح من 4000 إلى 5000 متر مربع كائنة على الطرق السريعة، لخدمة جميع السيارات التي تعمل بالغاز وتحديدًا لشاحنات النقل، من خلال شركة ماسنر جاز التابعة لطاقة عربية.

وأكد أهمية تحويل شاحنات النقل للعمل بالغاز الطبيعي سيوفر من 15 إلى 20% من تكلفة الوقود على هذه السيارات.

وقال هيكل إن الإصلاح الاقتصادي ساهم في نجاح الحكومة على تحول السيارات للعمل من البنزين إلى الغاز، مشيرًا إلى أنه يجري حاليًا توصيل الغاز إلى واحة الخارجة عبر خط أنابيب افتراضية، وهي أحدث تكنولوجيا في هذا الخصوص، ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى في 30 يونيو القادم. ولفت إلى أن تكنولوجيا توصيل الأنابيب افتراضيًا سيخدم المنشآت الصناعية والفندقية الكائنة في المناطق النائية التي يصعب فيها إنشاء مراكز شبكات، مشيرًا إلى أن هناك خمس عربات تحمل الأنابيب الافتراضية يتم استعمالها في توصيل الغاز إلى الفنادق الموجودة في مناطق نائية وغير مرتبطة بالشبكة القومية للغاز.

بمكون محلي تزداد نسبته تدريجيًا

الهيئة العربية للتصنيع تتفق مع تويوتا وفولكس فاجن لبدء التصنيع في مصر

الفريق عبد المنعم التراس رئيس الهيئة العربية للتصنيع

اتفقت الهيئة العربية للتصنيع مع شركتي تويوتا وفولكس فاجن للبدء في تصنيع سيارات داخل مصر ضمن المبادرة القومية لإحلال السيارات والتحويل للعمل بالغاز.

وقال الفريق عبد المنعم التراس، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، إن الهيئة منوطة بالشق الصناعي التنفيذي لتحويل سيارات الميكروباص للعمل بالغاز بدلًا من السولار، في مبادرة إحلال وتجديد السيارات.

وأضاف التراس، أن الهيئة نجحت في التفاوض مع شركات تويوتا لبدء تصنيع سيارات الميكروباص في مصر، بمكون تصنيع محلي نسبته 45%، يزداد تدريجيًا، مشيرًا إلى أن المصنع يستهدف إنتاج 6000 سيارة ميكروباص في السنة الأولى، و1000 سيارة في العام الثاني، لتصل إلى 15000 في السنة الثالثة.

وقال التراس إنه تم الاتفاق مع شركة تويوتا لإطلاق سيارات الميكروباص بأسعار مخفضة عما هو مطروح في السوق حاليًا، مشيرًا إلى أن الهيئة حصلت على موافقة مبدئية من شركة فولكس فاجن لإنتاج سيارات تعمل بالغاز في مصر.

واتفقت وزارة التجارة والصناعة مع 9 شركات منتجة محليًا للاشتراك في البرنامج وذلك لتوفير 12 طرازًا مختلفًا من السيارات والميكروباص حيث تتوافر طرازات للسيارات الملاكي والتاكسي هذا بالإضافة إلى منح المشاركين عددًا من الحوافز في إطار "الحافز الأخضر".

وتضم قائمة الشركات المشاركة في المعرض الذي انطلقت فاعلياته أمس موزعين ووكلاء وشركات للتصنيع، مثل كيا وهيونداي ونيسان وفيات وغبور وفوتون وسوزوكي وجاك ومودرن موتورز، وجي بي غبور أوتو، و وجيوشي موتورز، والأمل لتصنيع وتجميع السيارات، وداينامكس للتوزيع، والشركة المصرية العالمية للسيارات EIM، والمصرية البريطانية، والمنصور للسيارات، والمجموعة العربية للتجارة والتوزيع، وكينج لونج إيجيبت، وايتامكو، ، وإم جي.

ويتيح المعرض الذي انطلقت فاعلياته أمس الاستفادة من مبادرة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتحويل السيارات الأجرة والميكروباص العاملة بالبنزين للعمل بالغاز الطبيعي والتي تستهدف تحويل 150 ألف سيارة بالتعاون مع شركتي كارجاس وغازتك بتكلفة تبلغ مليار و200 ألف جنيه، تغطي المحافظات المؤهلة ببنية تحتية مناسبة.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- إنجلترا تفرض عزلا عاما شاملا لاحتواء سلالة كورونا الجديدة
- الكويت تعلن تفاصيل الاتفاق على فتح الحدود بين السعودية وقطر
- العربية للتصنيع: موافقة مبدئية على إنتاج سيارات سكودا تعمل بالغاز في مصر
- الصناعة تقرر استمرار رسم الصادر على بعض أنواع الخردة والخامات حتى نهاية 2021
- شراكة على أراضي بنكي الأهلي ومصر ضمن مشروع تطوير عواصم المحافظات